

Distr.
GENERAL

UNEP/GC.21/8
29 January 2001

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



الدورة الحادية والعشرون

نيروبي، ٥ - ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١

المنتدى البيئي الوزاري العالمي

بيان المدير التنفيذي حول السياسات العامة

أولاً - المقدمة

١ - تعقد الدورة الحادية والعشرون لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى الوزاري العالمي، في منعطف هام للإنسانية، حيث نقف على أعقاب ألفية جديدة حبلى بتحديات وفرص جديدة، ولكنها تحمل أيضاً بين طياتها أخطاراً جديدة. إذ تأتي الدورة في أعقاب قمة الألفية التاريخية التي عقدتها الأمم المتحدة، والإعلان الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات، وكذلك قرار الجمعية العامة أن تعقد القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في جنوب إفريقيا، في عام ٢٠٠٢، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف التي اعتمدت في عام ١٩٩٢، في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ولتجديد قوة الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة. وتأتي أيضاً في أعقاب الدورة الاستثنائية السادسة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، التي اعتمد فيها وزراء البيئة إعلان مالمو، الذي مهد السبيل لاتخاذ نهج تطوري وتنفيذي في تركيزه لمواجهة التحديات البيئية التي تواجه التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين.

٢ - "تجد بين أيدينا الموارد البشرية والمادية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، ليس بمفهومها التجريدي بل كواقع ملموس". هذا جوهر استنتاج إعلان مالمو. وعلينا، في هدى هذه القناعة، التركيز على عدد من القضايا المهمة في هذه الدورة.

0302001

03022001

K01000054

لدواعي الإقتصاد في النفقات يوجد عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل بإصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

٣ - علينا أن نقيّم أوجه التقدم والصعوبات في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ الدورة العشرين لمجلس الإدارة والدورة الاستثنائية الخامسة للمجلس المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٨، التي اتخذت فيها سلسلة من القرارات المخصصة لإعادة توجيه وإعادة تجديد البرنامج وللتركيز على عدد محدود من القضايا الاستراتيجية الأساسية التي يكون لها أبلغ التأثير في سياق بيئة دولية متغيرة، من حيث التصدي لألح القضايا البيئية التي تواجه المجتمع الدولي وكذا من ناحية تقوية دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه منتدى للسياسات العامة . وفي هذا السياق قدم إلى المجلس برنامج عمل اليونيب وميزانيته لفترة السنتين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ (UNEP/GC.21/6)، للنظر فيهما والموافقة عليهما ، وهما استمرار وتجسيد لهذا النهج .

٤ - ومن الضروري أيضاً التركيز على توفير توجيهات عملية محددة لرسم خارطة الطريق إلى القمة العالمية للتنمية المستدامة من المنظور البيئي، ودمجها دمجاً وثيقاً مع التحضيرات الشاملة التي تجري بتسيق من لجنة التنمية المستدامة . ويواجه المجتمع الدولي اليوم تحديات جديدة تهم المنظومة بأسرها يمكن أن تعرض استقرار مسار تميمتنا للخطر في المستقبل ما لم تواجه بشكل كاف . فالعولمة وازدياد تباعد الهوة بين الفقراء والأغنياء وآثارها على البيئة والأرض، وازدياد الحاجة إلى التعاون وزيادة ادراكنا لمكوننا نعتمد بعضنا على بعض، والحاجة إلى أن التسامح ، تشير جميعها إلى ضرورة اختطاط طرق جديدة لتلبية المستلزمات الجديدة .

٥ - ومع ذلك، تتواصل خطى التقدم في إطار الإصلاح الراهن . ومن المنظور المؤسسي يجري تنفيذ سلسلة شاملة من التدابير الإصلاحية المدعومة من مجلس الإدارة (في المقرر ١٧/٢٠، المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩) ومن الجمعية العامة (في القرار ٢٤٢/٥٣، المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩)، وأهمها إنشاء المنتدى البيئي الوزاري العالمي السنوي وفريق الإدارة البيئية . وقد أتاح المنتدى البيئي الوزاري العالمي الأول - الدورة الاستثنائية السادسة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المعقود في مالمو، السويد، في أيار/مايو من السنة الماضية، الفرصة لوزراء البيئة لمناقشة واستعراض قضايا مهمة وناشئة في السياسات العامة في ميدان البيئة واتخاذ اجراءات بشأنها . وكما ستفعل هذه الدورة، كان المنتدى منبراً للنظر في القضايا الأساسية المدرجة في جدول الأعمال البيئي على أرفع المستويات ؛ حيث أتاح فرصة للحوار والمناقشات المتعمقة والتفاعل مع المجموعات الرئيسية وتنظيم الجهود لوضع استراتيجيات ابتكارية وتوفير التوجيهات المتعلقة بالسياسات العامة المطلوبة في ميدان البيئة .

٦ - وعلى صعيد التفاعل بين المنظمات، عقد فريق الإدارة البيئية، بوصفه أداة جديدة للمساعدة في تقوية الروابط بين مختلف منظمات الأمم المتحدة عبر نهج إدارة كل قضية على حدة ، على صعيد العمل، اجتماعه الأول في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، في جنيف . وناقش الاستجابات المنسقة على مستوى منظومة الأمم المتحدة لقضايا محددة تتعلق بالتالي، التعليم والتدريب في ميدان البيئة والمستوطنات البشرية؛ وموامة طرق الإبلاغ الوطني؛ وتقليل النفايات الى أدنى حد وتدبير أمرها ؛ والانفاذ والامتثال، بما في ذلك المسؤولية . واتفق فريق الإدارة البيئية على إنشاء فريقين لإدارة القضايا : أحدهما يُعنى بالتعليم والتدريب وزيادة التوعية وتقوم فيه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بدور الوكالة الرائدة ؛ ويُعنى الآخر بموامة طرق الإبلاغ الوطني، ويقوم فيه برنامج الأمم

المتحدة للبيئة، بدوره الرائدة . ونظر الفريق أيضاً في إمكانية السعي جماعياً لتدشين حملة لزيادة التوعية بقضايا البيئة والتنمية المستدامة تمهيداً لقمة عام ٢٠٠٢ .

ثانياً - السياق العالمي

٧ - تتطلب ضخامة التحديات البيئية التي تواجه المجتمع الدولي حلولاً عاجلة وتعاوناً دولياً بالقدر الضروري لجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعة . وكانت هذه رسالة جوهرية نقلها الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المهم إلى جمعية الألفية المعنون "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين" . وأثناء البحث عن هذه الحلول علينا مغالبة العولمة السريعة في الأسواق المالية والرأسمالية مع ما يصاحبها من أوجه عدم الاستقرار، وسرعة انتشار الابتكارات التكنولوجية، وتنامي قوة تنظيمات المجتمع المدني على جميع المستويات، والأساليب الجديدة التي تنتهجها في التعبير عن نفسها، والتغييرات الرئيسية في محتوى واتجاه التجارة الدولية . وهناك قلق متزايد من أن التجارة الدولية تعمل كأداة، بدلاً من تضيق الهوة بين الأغنياء والفقراء، يمكن في الواقع أن تزيد اتساعاً . كما أن المشاكل التي يمكن أن تخلقها بيئة العولمة وسرعة نمو التجارة الدولية، تشكل هي أيضاً قلقاً كبيراً . لذا عزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة علاقات العمل التي أقامها مع كل من منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل معالجة العلاقة الحاسمة بين التجارة والبيئة .

٨ - والعولمة ، إذ توجد ما يبدو قرية عالمية، تأتي أيضاً بتحديات من ناحية حفظ تنوعنا - ولا ينحصر ذلك في التنوع البيولوجي لكوننا، بل يشمل تنوعنا الثقافي أيضاً ، فبين الاثنين رباط قوي . ولقد علمنا أن أغنى أجزاء العالم بالتنوع البيولوجي تتمتع في نفس الوقت بأعلى تركيزات الثقافات المحلية، وأن اندثار هذه الثقافات، ومن ذلك فقدان التنوع اللغوي المريع والذي لم يسبق له مثيل ، قد يؤدي إلى تفاقم التدهور البيئي وفقدان المعارف التقليدية اللازمة لإدارة البيئة . فالثقافات التقليدية، تربطها بالأرض علاقة فريدة اشتد وثاقها بمرور الزمن وبالطقوس الدينية وقامت على ارتباط عميق بالأرض والمعتقدات والبداهات بشأن طبيعة البيئة كقوة دينامية تأسر الخيال البشري . ويجب علينا أن ندرك أنه بترك هذه المعارف والخبرات المحفوظة الهائلة تضيع من أيدينا، فإننا نقلل بذلك الذخيرة الإنسانية من الاستجابات التي تساعد على التكيف مع المشاكل التي تواجه البشرية جمعاء، وأن فقدان التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي ينعكس على الاستقرار والتسامح داخل كل مجتمع وفيما بين المجتمعات . وبالتالي يجب علينا أن نقر بضرورة حفظ "التنوع في عالم واحد" بحماية تراثنا الثقافي على أساس قيمنا الروحية .

٩ - أصبحت الحاجة إلى التصدي للتحديات البيئية في جميع تعقيداتها تتأصل باطراد في وعينا الجماعي، وذلك على نحو ما يظهر في :

- الخطوات الواسعة التي يخطوها الناس حالياً في مواصلة تطوير الاتفاقات الدولية والقانون البيئي؛

- التغطية الفريدة التي تركزها وسائط الإعلام للأضرار التي تلحق بصحة هذا الكوكب ، ومن ثم على صحة الإنسان ، وما ينتج عن ذلك من تأثير في الرأي العام؛
- الابتكارات والمبادرات التي يقوم بها القطاع الخاص استجابة للتغير الحادث في مواقف المستهلكين ؛
- حيوية القطاع غير الحكومي؛
- والانتباه الذي يولى لقضايا البيئة في العمليات السياسية على الصعيدين الوطني والمحلي.

١٠ - وتوفر التقارير مثل تقرير توقعات البيئة العالمية ٢٠٠٠ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة والذي لقي استحساناً واسعاً في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، تقيماً دقيقاً لخطورة طبيعة التهديدات البيئية التي يمكن أن تعوق التنمية المستدامة . وبالمثل يؤكد تقرير الموارد العالمية ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ - الناس والنظم الايكولوجية: نسيج الحياة المنتسل، الذي أصدره معهد الموارد العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، والصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، على أنه مادام استمرار ازدياد الطلب على الموارد يسبب تدهوراً في النظم الايكولوجية العالمية، قد تكون النتيجة مدمرة للتنمية البشرية ولرفاهية جميع الأنواع . وقد توصل التقرير الذي يمثل جهد ١٧٥ عالماً لمدة سنتين، إلى النتائج التالية :

- فقدت في القرن الأخير نسبة ٥٠ في المائة من الأراضي الرطبة في العالم وما يساويها تقريباً من أراضي الغابات ؛
- إن أساطيل صيد الأسماك أكبر بنسبة ٤٠ في المائة مما تستطيع المحيطات أن تتحملة؛
- إن قرابة ٧٠ في المائة من الأرصد السميكية البحرية الرئيسية تتعرض للصيد المفرط؛
- أصاب تدهور التربة ثلثي مجموع الأراضي الزراعية في السنوات الـ ٥٠ الأخيرة؛
- تؤدي السدود والقنوات وأنواع تحويلات المجاري المائية الأخرى إلى تجزئة ما يقارب ٦٠ في المائة من أكبر الأنهار في العالم؛
- نضب ٢٠ في المائة من أنواع المياه العذبة ، أو هي معرضة للتهديد أو الخطر على نطاق العالم .

١١ - يعرض التقرير نتائج المرحلة التجريبية من التقييم الألفي للنظم الايكولوجية، وهو جهد تعاوني دولي لتحديد تفاصيل صحة كوكبنا وتوليد معلومات جديدة وتطوير أدوات منهجية وتتوير السياسات العامة وزيادة التوعية الجماهيرية . وهو مبادرة، يؤدي فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة دوراً رئيسياً، وتم إبرازه أيضاً في تقرير الأمين العام إلى جمعية الألفية .

١٢ - أكد وزراء البيئة الذين حضروا افتتاح المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في أيار/مايو الماضي، على خطورة وعجلة التحديات البيئية التي تواجهنا. وقد شدد الوزراء في إعلان مالمو على أن الأسباب الرئيسية للتدهور البيئي العالمي تتركز في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، مثل تفشي الفقر، والأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك، والإجحاف في توزيع الثروة، وأعباء الديون.

١٣ - وكان إعلان مالمو أيضاً إسهاماً مباشراً في جمعية الألفية وقيمتها حيث ترددت أصداً كثيرة من المواضيع في إعلان الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويوجز إعلان الألفية سلسلة من القيم الأساسية التي تعتبر ضرورية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، وإحدى هذه القيم "احترام الطبيعة". ويضع الإعلان أيضاً أهدافاً طموحة لتخفيف حدة الفقر، وبسط السلم والتنمية في إفريقيا، وحماية البيئة، بما في ذلك ما يتعلق بإحدي القضايا الحاسمة في وقتنا هذا - تغير المناخ العالمي - وتوطيد احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي. وتركز منظومة الأمم المتحدة الآن بصورة جماعية على تحديد تدخلات رئيسية ومبادرات محتملة يمكن أن تساعد في تنفيذ الأهداف والأولويات الواضحة التي حددت في قمة الألفية، لتحقيق نتائج ملموسة من أجل ضمان أن يشعر الجميع بمنافع العولمة.

١٤ - يطور برنامج الأمم المتحدة للبيئة شراكات قوية مع أطراف أخرى بالأمم المتحدة وذلك كجزء لا يتجزأ من المنظومة، في متابعة أهداف إعلان الألفية. وعلى سبيل المثال:

- تتواصل تقوية الروابط البرنامجية والتعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، بما يتجاوز المبادرات القائمة، منذ زمن طويل مثل برنامج المدن المستدامة ولاسيما عبر عمل الوحدة المشتركة بين اليونيب والموئل. وعمل اليونيب والموئل أيضاً في شراكة تتعلق بالاستجابة للطوارئ في الأوضاع التي تعقب النزاعات (أي فرقة عمل البلقان والبعثات إلى تركيا والصين وغينيا وفنزويلا وموزامبيق)؛
- تتيح تقوية العلاقة مع منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الفرصة لاتخاذ نهج أشمل لتناول العلاقة بين التجارة والبيئة؛
- تجري حالياً جهود متجددة لترجمة دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في توجيه السياسات العامة البيئية إلى تطبيقات ميدانية عبر تعزيز التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية للأمم المتحدة؛
- تم توقيع مذكرة تفاهم في آب/اغسطس ١٩٩٩ مع منظمة الصحة العالمية لمحاربة التهديد المتزايد من الأمراض المرتبطة بالبيئة؛
- تم توقيع مذكرة تفاهم في نيسان/أبريل ١٩٩٩ مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لتناول الروابط بين السكان والفقر والبيئة؛

- تم الاتفاق على مذكرة تفاهم أخرى لتحديد تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ؛
- يجري تطوير أنشطة تعاونية إضافية مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ولا سيما في ميدان الصحة البيئية للأطفال؛
- يواصل البرنامج الدولي المعنى بالسلامة الكيميائية، وهو برنامج علمي منسق ومشترك بين القطاعات تابع للمنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية، في تنفيذ الأنشطة المتصلة بالسلامة البيئية؛
- يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بشأن الاستجابة لحالات الطوارئ .

١٥ - ظل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مركزاً على تنفيذ إعلان مالمو . وفيما يتعلق بعلاقته مع القطاع الخاص القائمة منذ زمن بعيد استمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع المكونات البيئية لـ "الميثاق العالمي" المبتكر الذي اقترحه الأمين العام . كما عزز أيضاً مبادراته الجارية مع القطاع المالي، والعاملين في تشغيل وتوفير الاتصالات ، والسياحة المستدامة وقطاع التعدين . ويواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً دعمه لمبادرة الإبلاغ العالمية، وهو مشروع لأصحاب مصلحة حقيقية عديدين يهدف إلى تطوير إطار مشترك للإبلاغ العام بشأن ثلاثة جوانب مترابطة تتعلق بالممارسات المستدامة لإدارة الأعمال - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي . ويسرنا أننا نستطيع بيان التقدم الذي تحقق في هذا المجال الحيوي من خلال الحدث الجانبي الذي سينظم في هذه الدورة بشأن "الميثاق العالمي في الواقع العملي" . وفيما يتعلق بالمجتمع المدني، شرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عملية لدراسة الإجراءات والممارسات اللازمة لإشراك المجموعات الرئيسية النشطة في ميدان البيئة ومشاركتها وضمان انشغالها البناء في هذا المضمار . وفي اتجاه العمل نحو تهيئة الفرص لتعزيز هذا التعاون، نظمت وحدة تنظيمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي أنشأها برنامج الأمم المتحدة للبيئة حديثاً، ندوة للمنظمات غير الحكومية بالاتفاق مع الدورة الاستثنائية السادسة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، ويجري تنظيم جزء مماثل في الدورة الحالية .

١٦ - وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً مساهمات موضوعية في الإعداد للدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة، المزمع عقدها في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١ في نيويورك، والتي سوف تتناول قضايا المناخ ، والطاقة ، والمعلومات من أجل صنع القرارات ، والمشاركة ، والتعاون الدولي من أجل بيئة تمكينية ، والنقل . وبوصف اليونيب مدير مهمة بالاشتراك مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، أعد تقرير الأمين العام عن الغلاف الجوي لنظر اللجنة وساهم في الوثائق التي أعدت بشأن مجالات موضوعية أخرى . ويقوم التقرير المتعلق بالمعلومات من أجل صنع القرارات على نتائج حلقة دراسية حول قضية شارك في استضافتها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وعقدت في أوتاوا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ .

١٧ - ومن المعالم المهمة القادمة القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢، والتي يضطلع لأجلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما فوضه مجلس الإدارة والجمعية العامة ، بسلسلة من

التحضيرات الموضوعية كعنصر لا يتجزأ من عملية التحضير التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة . ويجري تقديم مساعدة متواصلة للحكومات في استعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيدين المحلي والوطني ، ولا سيما بالتعاون المتزايد مع المجلس الدولي للمبادرات البيئية ، المحلية في المستقبل وهناك مشاركة قوية مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة في العمليات التحضيرية الإقليمية التي تشمل مؤتمرات موائد مستديرة تشارك فيها الحكومات والمجتمع المدني . وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، أنشئت فرقة عمل مشتركة بين الوكالات برئاسة نائبة الأمين العام تتألف من الرؤساء التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لتوفير توجيهات أولية بشأن السياسات العامة للعملية التحضيرية . فضلاً عن ذلك، يعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه مدير مهمة لعدد من مختلف المجالات الموضوعية والمشاركة بين القطاعات في جدول أعمال القرن ٢١، وثائق المراجعة التي ستقدم للعملية التحضيرية .

١٨ - وعلى الصعيد الحكومي الدولي، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً إلى الجمعية العامة عن طريق الأمين العام عن "مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١" (A/55/447 1 and Corr.1) . وفي القرار ٢٠٠/٥٥، رحبت الجمعية العامة بمقرر مجلس الإدارة د-٦/٣ حول الموضوع وأكدت ضرورة أن يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه الهيئة الرئيسية في ميدان البيئة داخل منظومة الأمم المتحدة ، في القيام بدور مهم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وفي الإعداد لاستعراض نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية خلال عشر سنين . فضلاً عن ذلك، رحبت الجمعية العامة في قرارها ١٩٩/٥٥ المتعلق باستعراض السنوات العشر هذا ، بالعمل الذي قام به برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية وأمانات الاتفاقيات المتصلة بمؤتمر ريو ومؤسسات مثل مرفق البيئة العالمية، لدعم الأنشطة التحضيرية بطريقة منسقة يساند بعضها بعضاً . ودعت الجمعية العامة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى المشاركة الكاملة في استعراض السنوات العشر، بما في ذلك إعداد تقارير لتقديمها إلى الدورة العاشرة للجنة التنمية المستدامة .

ثالثاً - مجالات التركيز

١٩ - أيد مجلس الإدارة، في دورته الاستثنائية الخامسة، على خمسة مجالات تركيز لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة : المعلومات والتقييمات البيئية والإنذار المبكر؛ وتعزيز تنسيق الاتفاقيات البيئية ووضع أدوات سياسات عامة بيئية؛ والمياه العذبة؛ ونقل التكنولوجيا والصناعة؛ ودعم إفريقيا . ويوفر التقدم الكبير المحرز في جميع هذه المجالات، وكذلك في مواجهة التحديات التي أصبحت بالفعل منظورة في الأفق، دليلاً كافياً على أن اتباع هذا الاتجاه الاستراتيجي كان حقيقة قراراً صائباً، وأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي أن يواصل عمله في هذه المجالات ذات الأولوية .

ألف - المعلومات والتقييمات البيئية والإنذار المبكر

٢٠ - لقد أصبح تقييم حالة البيئة والإنذار المبكر فيما يتعلق بالمخاطر الجديدة والآخذة في الظهور، لهما أهمية متزايدة مع استمرار تدهور بيئتنا الطبيعية بسرعة فائقة . وللتمكن من رصد هذه الأبعاد

الجديدة ولاقتراح استراتيجيات علاجية، يجب أن تظل المعلومات ورصد البيئة وتقييمها مسائل ذات أولوية في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

٢١ - ولقد عمل البرنامج ، بفضل إعداده لاستراتيجية شاملة وتطلعية في ميدان المعلومات والتقييمات البيئية والإنذار المبكر ، على تقوية قدرته على النهوض بأعباء بولايته في إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض ، والبناء على القدرة التقنية لشبكة مراكز امتياز في البلدان المتقدمة والبلدان النامية . ومن الأمور المهمة على وجه التحديد في هذا المجال دمج المركز العالمي لرصد الحفظ في برنامج الأمم المتحدة للبيئة . ويجري استطلاع إمكانات إنشاء مراكز امتياز في مجالات بيئية رئيسية أخرى مثل استخدام الأرض وغطاء الأرض ، تتطلب مراقبة وتقييماً قوياً لقضايا مثل تدهور الأرض .

٢٢ - وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييم ونشر المعلومات عن حالة البيئة العالمية وتبسيط الأضواء على القضايا الناشئة، بواسطة تقرير توقعات البيئة العالمية ٢٠٠٠ . وتم أيضاً إصدار تقارير مرافقة لتوقعات البيئة العالمية ٢٠٠٠ تتناول المناطق الإقليمية الرئيسية الثلاث التي تكثر فيها الدول الجزرية الصغيرة - منطقة الكاريبي، وغربي المحيط الهندي ، والمحيط الهادئ - وتم أيضاً إصدار نسخة شبابية بعنوان باشماما - أرضنا، مستقبلنا . وتم الشروع الآن في التحضيرات لتقرير توقعات البيئة العالمية - ٣ ؛ ومن المتوقع أن يكتمل في عام ٢٠٠٢ وأن تقدم تقييماً دقيقاً للوضع البيئي العالمي لاستخدامه في استعراض السنوات العشر لنتائج مؤتمر ريو . وسوف تتناول عملية توقعات البيئة العالمية - ٣ ، التي تتمثل في جمع وتوليف معارف أكثر من ٨٥٠ خبيراً في نحو ٣٥ مؤسسة علمية من جميع أنحاء العالم، منظوراً لثلاثين عاماً خلت ومنظوراً استشرافياً لثلاثين عاماً مقبلة ، وسيهدف إلى إعادة صياغة طريقة فهم المجتمع الدولي واستجابته للبيئة في الألفية الجديدة .

٢٣ - لقد تم تعزيز القدرات والأنشطة في مجال الإنذار المبكر وتشمل هذه مجموعة من تحليلات قابلية التأثير وتقييمات الأخطار وتقييمات توقعات أخرى . وسيعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة بواسطة مراكز قواعد بيانات الموارد العالمية، قدراته في الإنذار المبكر فيما يتعلق بالقضايا والتهديدات البيئية الناشئة، بما في ذلك عبر تطوير عدد من مجموعات البيانات في مجالات السكان والبيئة الأرضية وقضايا الموارد العابرة للحدود والأخطار الطبيعية . ويجري تطوير مجموعات بيانات إضافية تغطي مجالات مثل اللاجئين والبيئة إضافة إلى التهديد الناشئ للمياه العذبة العالمية . وقد كلف برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً بتنسيق الفريق العامل المعني بالإنذار المبكر التابع لقوة العمل المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المنشأة في إطار الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث . والعمل جارٍ في مجال المؤشرات والأرقام القياسية البيئية، وبخاصة في إطار عملية توقعات البيئة العالمية، إضافة إلى مساهمة في برنامج العمل على مستوى المنظومة المعني بتطوير مؤشرات للتنمية المستدامة .

٢٤ - ويجري أيضاً إصلاح إنفوتيرا يونيب ، وهي الشبكة العالمية لتبادل المعلومات البيئية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، كذلك لضمان تحسين سبل حصول الجمهور على المعلومات، وبالتالي تعزيز قدرة الجمهور على المشاركة في صنع القرارات البيئية . ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع شركاء من القطاعين العام والخاص على وضع وتوفير إمكانية على نطاق العالم للحصول على المعلومات البيئية وكذا لدعم الاضطلاع بتقييم بيئي استراتيجي لصنع القرارات البيئية استناداً إلى معلومات جيدة عبر شبكة عالمية للمعلومات البيئية (UNEPnet) . وستوفر شبكة برنامج الأمم المتحدة

للبيئة، UNEPnet، التي ستدشن في دورة مجلس الإدارة هذه، منبراً جماهيرياً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركاء في منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات والمراكز المتعاونة، مثل المراكز المتعاونة مع توقعات البيئة العالمية، لتبادل المعلومات البيئية.

٢٥ - ومن حيث الاستجابة للطوارئ البيئية تم إيفاد بعثات تقنية مشتركة للتقييم والمساعدة إلى كل من: الصين (فيضانات)، كينيا (دراسة النينيو والجفاف)، وتركيا (زلزال أرضي)، فنزويلا (فيضانات وانهيارات أرضية)، غينيا (اللاجئين)، إثيوبيا (حرائق غابات)، موزامبيق (فيضانات)، ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ويوغوسلافيا (آثار بيئية للزلازل)، هنغاريا، رومانيا، يوغوسلافيا (انسكاب سيانيد). وكان أحدث مثال هو بعثة التقييم الميدانية التي أرسلت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ إلى كوسوفو والتي جمعت عينات في مسعى لتحديد ما إذا كان استخدام اليورانيوم المستنفد أثناء نزاع البلقان قد يشكل خطراً على صحة الإنسان والبيئة. وطور برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً إطاراً استراتيجياً بشأن منع الطوارئ والتأهب لها وتقييمها والاستعداد لمجابهتها وتخفيف آثارها (UNEP/GC.21/3/Add.1، المرفق).

باء - تعزيز تنسيق الاتفاقيات البيئية وتطوير أدوات السياسات البيئية

٢٦ - توجد الآن اتفاقيات بيئية ملزمة في مجالات متنوعة مثل تغير المناخ والتنوع البيولوجي والسلامة الأحيائية والتصحر والموافقة المسبقة عن علم المتصلة بالتجارة في المواد الكيميائية الخطرة، والآن - مبيدات الآفات والملوثات العضوية الثابتة. ويجري بطريقة نظامية تطوير هذه الاتفاقيات وإرساؤها في أرض الواقع عبر المفاوضات واعتماد البروتوكولات. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن إتفاقية آرهُوس بشأن الحصول على المعلومات ومشاركة الجمهور في صنع القرارات والحصول على العدالة في المسألة البيئية إنما هي خطوة مهمة نحو دمج شواغل المجتمع المدني في المنطقة الأوروبية. وبينما يمثل هذا سجلاً ناصعاً من الإنجازات على صعيد المجتمع الدولي، فإنه يؤثر أيضاً مسألة الحاجة إلى استمرار تماسك السياسات العامة فيما بين الصكوك المختلفة الموجودة في هذه المجالات، على الصعيد المشترك بين الوكالات والصعيد الحكومي - الدولي أيضاً.

٢٧ - ومن الجوانب المهمة لولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة القوية، تعزيز التماسك وأوجه التكامل فيما بين الترتيبات المؤسسية البيئية والمتصلة بالبيئة. وإذ يشدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصورة متزايدة على تيسير التعاون وتحديد أوجه التآزر فيما بين الاتفاقيات. وبالتعاون مع الهيئات الإدارية للاتفاقيات البيئية والمتصلة بالبيئة، تم الإضطلاع بسلسلة من المبادرات لتطوير روابط متماسكة فيما بين الاتفاقيات وتشجيع فعالية تنفيذها، وذلك من خلال إنشاء شعبة للاتفاقيات البيئية وعملها.

٢٨ - وأقرت الجمعية العامة بدور اليونيب وعمله في هذا الميدان عندما نظرت في مسألة التنسيق فيما بين الترتيبات المؤسسية المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة. وقد نظرت الجمعية في دورتها الخامسة والخمسين في تقرير للأمين العام (أعدده برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمساهمة من عدد من أمانات الاتفاقيات، عرض صورة إجمالية للإجراءات الأخيرة التي اتخذتها أمانات الاتفاقيات والمنظمات ذات الصلة لتحقيق الفوائد القصوى من أوجه التكامل في تنفيذ الاتفاقيات المتصلة بالبيئة

والتنمية المستدامة . ويسلط التقرير الضوء على ترجمة إمكانيات التآزر إلى إجراءات ملموسة وإلى طرق أكثر كفاءة لتحقيق أهداف الاتفاقيات وأهداف التنمية المستدامة، وبخاصة على الصعيدين الوطني والمحلي ، وكذا التصدي للقضايا الناشئة التي هي موضع اهتمام مشترك، لاتفاقات عالمية وإقليمية مثل القضية الشاملة المتعلقة بالتجارة والبيئة . وقد شجعت في قرارها ١٩٨/٥٥، مؤتمرات الأطراف وأمانات الاتفاقيات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على مواصلة عملها في تعزيز أوجه التكامل فيما بينها وتعزيز التعاون بهدف تيسير التقدم في تنفيذ الاتفاقيات دولياً وإقليمياً ووطنياً . وستؤدي مشاركة فريق الإدارة البيئية دوراً حاسماً في هذا الصدد وينتظر أن يساهم في توفير إسهامات متكاملة في العملية التحضيرية لاستعراض السنوات العشر لنتائج مؤتمر ريو .

٢٩ - أولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أعلى أولوية لإنعاش اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية، وبناء الجسور بين هذه وبين الاتفاقيات البيئية الدولية ذات الصلة، وأحرز تقدم كبير من خلال اجتماعين عالميين لأمانات البحار الإقليمية، أولاً، في تشجيع وتيسير التعاون الأفقي؛ وثانياً، دمج أعمالها في تنفيذ وتطوير واستخدام التقييم العالمي للمياه الدولية؛ وثالثاً، تعزيز قدراتها في تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة؛ ورابعاً، تحديد مجالات دولية ذات أولوية في برامج عملها ولا سيما في إفريقيا وأمريكا اللاتينية ، التي تحتاج إلى دعم برنامجي من برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وخامساً، تعزيز قدراتها على إدارة المعلومات، بما في ذلك تحسين تبادل المعلومات فيما بين ومع الاتفاقيات البيئية العالمية والاتفاقات الدولية ذات الصلة.

٣٠ - نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة سلسلة من الاجتماعات التي تتناول قضايا التجارة في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لمناقشة إمكانيات أوجه التآزر الممكنة والدعم المتبادل بين قوانين ومؤسسات التجارة والبيئة . وقد ساهمت هذه الاجتماعات في ترسيخ مواقف هذه الاتفاقات في بياناتها المقدمة إلى لجنة منظمة التجارة العالمية المعنية بالتجارة والبيئة . وبالإضافة إلى ذلك عقد اجتماع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التجارة العالمية في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن تعزيز أوجه التآزر والدعم المتبادل بين الاتفاقيات البيئية ومنظمة التجارة العالمية بواسطة أماناتها .

٣١ - وتشجيعاً لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بفعالية، يضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة حالياً مبادئ توجيهية لتعزيز الامتثال وتفعيل التعاون في مكافحة الجريمة البيئية . وستكون المبادئ التوجيهية أداة للحكومات وأمانات الاتفاقيات وجميع الجهات المهتمة بهذه الاتفاقات . وتجري مراجعة مشروع المبادئ وسوف تطلع عليه الحكومات للمزيد من المراجعة والتعليق . ويحتل تطوير أدوات وحوافز لتشجيع الامتثال والإنفاذ، مكانة كبيرة في برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة . لقد أنشأ البرنامج قاعدة بيانات لجهات الاتصال المعنية بالإنفاذ تستكمل بصورة دورية وتنتشر على الصعيد العالمي . ولكن لم تقدم حتى الآن سوى ٧٢ حكومة معلومات عن جهات الاتصال الوطنية التي لديها . وسيتعين على المجتمع الدولي أن يفكر في المستقبل القريب، وعلى سبيل الأولوية، في مسألة المسؤولية والتعويض عن الضرر البيئي . وهناك عدد من الاتفاقات العالمية والإقليمية حول هذا الموضوع، غير أن كثيراً منها لم يبدأ نفاذها بعد . لذا ينبغي بذل الجهود لتشجيع البلدان على أن تصبح أطرافاً في تلك الاتفاقات .

٣٢ - وأحرز تقدم ملحوظ في تطوير القانون البيئي الدولي ، ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، اعتمد مسؤولون في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وكبار الخبراء القانونيين من ٧٠ حكومة مشروع برنامج استراتيجي وضعه برنامج البيئة بشأن القانون البيئي في العقد المقبل، ألا وهو برنامج مونتفيدو الثالث المعروف أمامكم للنظر فيه في هذه الدورة (أنظر UNEP/GC.21/INF/3). وكان برنامج مونتفيدو قد استخدم كأساس لأنشطة برنامج البيئة في التطوير التدريجي للقانون البيئي طوال العقدين المنصرمين . وفيما يواصل برنامج البيئة النهوض بتطوير، القانون البيئي وتقنيته وتنفيذه على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، يتوقع أن يزيد برنامج مونتفيدو الثالث تعزيز برنامج القانون البيئي لدى هذه المنظمة الذي يحتوي على عناصر تتناول ما يلي :

- الامتثال والإنفاذ؛ بناء القدرات؛ منع الضرر البيئي والتخفيف من حدته؛
- تجنب المنازعات البيئية الدولية وتسويتها؛
- تعزيز وتطوير القانون البيئي الدولي؛
- الاتساق والتنسيق؛ المشاركة العامة؛
- تكنولوجيا المعلومات؛
- النهج المبتكرة حيال القانون البيئي .

٣٣ - تنظر الخطة الاستراتيجية لبرنامج مونتفيدو في قضايا بيئية قطاعية (مثل موارد المياه العذبة، والنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية، والتربة، والغابات، والتنوع البيولوجي، ومنع التلوث ومكافحته، أنماط الإنتاج والاستهلاك، الطوارئ البيئية والكوارث الطبيعية) ، وتركز أيضاً على الروابط بين المجالات البيئية والمجالات الأخرى (مثل التجارة، والأمن، والأنشطة العسكرية) . ولذلك فإن البرنامج سوف يساعد جهود برنامج البيئة لزيادة إدماج البعد البيئي للتنمية المستدامة في برامج منظومة الأمم المتحدة .

٣٤ - وأحرز تقدم مطرد أيضاً في تنفيذ ودعم الاتفاقيات البيئية القائمة وفي وضع اتفاقيات جديدة والتفاوض بشأنها . وقد اختتمت الحكومات مؤخراً، في دورة خامسة وأخيرة من التفاوض عقدت في جنوب إفريقيا تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بشأن معاهدة دولية تتعلق بالملوثات العضوية الثابتة . وتوفر المعاهدة للمجتمع الدولي نظاماً دولياً متيناً لتعزيز العمل العالمي بشأن الملوثات العضوية الثابتة واتفاقية سليمة وفعالة يمكن استكمالها والتوسع فيها خلال العقود القادمة لتحقيق أفضل حماية ممكنة من الملوثات العضوية الثابتة . ومع أن تدابير المكافحة تطبق على قائمة أولية مؤلفة من ١٢ مادة كيميائية، فإن لجنة لاستعراض الملوثات العضوية الثابتة سوف تنظر ، على أساس منتظم في مواد كيميائية إضافية يقترح إدراجها في القائمة . وسوف يضمن هذا دينامية الاتفاقية وقدرتها على

الاستجابة للمكتشفات العلمية الجديدة . وسوف يعتمد المعاهدة رسمياً ويوقع عليها وزراء وغيرهم من المفوضين في مؤتمر دبلوماسي يعقد في استكهولم في أيار/مايو ٢٠٠١ .

٣٥ - وأحرز تقدم في أجزاء أخرى من جدول الأعمال العالمي للمواد الكيميائية باعتماد إتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية، التي فُتح باب التوقيع عليها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ . وفي مجال إدارة النفايات الخطرة، اعتمد البروتوكول المتعلق بالمسؤولية والتعويض والملحق باتفاقية بازل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ في اجتماع الذكرى العاشرة للأطراف في الاتفاقية . ويرسي البروتوكول الذي تمخضت عنه المفاوضات التي بدأت في عام ١٩٩٣ ، قواعد للمسؤولية والتعويض وذلك من أجل معالجة الضرر الناجم عن الانسكابات العرضية للنفايات الخطرة أثناء التصدير أو الاستيراد .

٣٦ - كما أحرز تقدم هام في اطار إتفاقية التنوع البيولوجي باعتماد بروتوكول كارتاخينا بشأن السلامة الأحيائية في مطلع عام ٢٠٠٠ . والبروتوكول، وهو أول معاهدة عالمية تعيد تأكيد المبدأ التحوطي الوارد في إعلان ريو، وتدمجه في صلبها وتعمله ، يوجز الإجراءات لتتاول القضايا التي تنشأ عن نقل الكائنات المحورة جينياً عبر الحدود - والسلع التي تحتوي عليها - التي قد تؤثر تأثيراً سلبياً على حفظ واستدامة التنوع البيولوجي وتشكل خطر على صحة البشر والبيئة ومرورها العابر ومناولتها واستخدامها .

جيم - المياه العذبة

٣٧ - وفي مالمو، التزم وزراء البيئة بخفض حالات الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ دون أن يؤدي ذلك إلى تدهور البيئة . وفي إعلان الألفية الذي اعتمد بعد ثلاثة أشهر من إعلان مالمو، قرر رؤساء الدول والحكومات إضافة إلى ذلك أن يخفضوا إلى النصف نسبة السكان الذين لا يستطيعون الحصول على المياه الصالحة للشرب أو دفع ثمنها . وهكذا يأتي تركيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة على المياه العذبة في حينه وسوف يظل من شؤون الساعة ذلك أن الصلة بين الفقر والصحة والبيئة تتجلى في أوثق عُراها حين يتعلق الأمر بتحديات المياه العذبة .

٣٨ - وتضيف الدراسة تلو الأخرى إلى التوافق الدولي المتعاضم في الآراء على أن أحد التحديات البالغة الأهمية لاستدامة بيئتنا، وكذلك لمسارنا الإنمائي الحالي ، يتمثل في قضية المياه العذبة . ووفقاً لتقرير توقعات البيئة العالمية (GEO - 2000)، فإن ثلثي سكان الأرض سيعيشون في أوضاع تشكو من شح المياه بحلول ٢٠٢٥ إذا ما استمرت أنماط الاستهلاك الحالية . وهكذا ، فإن ثمة حاجة ، كما شدد إعلان الألفية ، "إلى وقف الاستغلال غير المحتمل لموارد المياه ووضع استراتيجيات لإدارة المياه على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي مما يعزز إمكانية الحصول عليها بصورة عادلة مع توافرها بكميات كافية" .

٣٩ - وظل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وفاء منه بالتزامه بالاسهام في تجنب أزمة المياه العالمية الوشيكة، يُعد سياسة واستراتيجية في مجال المياه تعتمدان نظرة إقليمية وعالمية شاملة لإدارة المياه وتركزان على ثلاثة مجالات رئيسية - التقييم والإدارة والتنسيق . وأهدافهما هي التالية:

- تحقيق فهم عالمي أكبر لبيئات المياه العذبة والساحلية والبحرية عن طريق إجراء تقييمات بيئية في المجالات ذات الأولوية؛
- التوعية بأهمية ونتائج الاستخدام غير المستدام للمياه؛
- اعتماد خطط إدارة متكاملة لنظم المياه العذبة وما يرتبط بها من بيئات ساحلية وبحرية؛
- إعداد خطط وبرامج إدارة متكاملة "لبؤر المشاكل البيئية" المائية استناداً إلى نتائج التقييم؛
- تنفيذ خطط وبرامج وأطر قانونية متكاملة لإدارة المياه السطحية والجوفية من خلال تبادل المعلومات والتدريب التقني وحشد الموارد؛
- اعتماد نهج تحوطية ووقائية واستباقية .

٤٠ - ولا بد لمنظومة الأمم المتحدة وجميع أجزاء المجتمع المدني ، بما في ذلك القطاع الخاص والوسط الأكاديمي ، من توحيد جهودها لحل مشاكل المياه العذبة من أجل تجنب نشوء التوترات والصراعات . وسياسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال المياه ترمي إلى أن تكون مكملة للمبادرات الجارية الأخرى المتخذة من جانب الشركاء ذوي الصلة ومعهم وخاصة : تقرير تقييم المياه العالمية (الذي تنسقه منظمة اليونيسكو)؛ المنتدى العالمي للمياه (حيث التعاون مع المجلس العالمي للمياه ضروري للتحضيرات للمنتدى العالمي الثالث للمياه العالمية المقرر عقده في اليابان في عام ٢٠٠٣)؛ والمؤتمر العالمي للمياه المقرر عقده في ألمانيا في مطلع عام ٢٠٠٢ (كجزء من الأعمال التحضيرية للقمة العالمية للتنمية المستدامة) .

٤١ - وأحد العناصر الرئيسية لاستراتيجية المياه هو تنفيذ التقدير العالمي للمياه الدولية الذي هو الإطار لاستراتيجية برنامج البيئة لتقييم المياه العالمية ويعد تقييماً شاملاً لتحديد الأولويات من أجل اتخاذ اجراءات علاجية وتخفيفية في مجال المياه الدولية . وباعتماد نهج كلي والتصدي للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تمس موارد المياه ، يركز التقدير العالمي للمياه الدولية على خمسة مجالات ذات أولوية : النقص في المياه العذبة ، والتلوث ، وتعديل الموائل والمجتمعات المحلية ، والإستغلال غير المستدام لمصائد الأسماك ومواردها الحية ، والتغير العالمي . ومن أجل إجراء التقييم ، ينظم التقدير العالمي للمياه الدولية تسعة أفرقة عمل على الصعيد الإقليمي و٦٦ فريقاً على الصعيد دون إقليمي لعلوم المياه من جميع أنحاء المعمورة ، مستفيداً من شبكة برنامج البيئة المؤلفة من أكثر من ٢٠٠ من اتحادات المعلومات البيئية الإقليمية والوطنية في إطار شبكة (UNEP-INFOTERRA) ، تقرير توقعات البيئة العالمية (GEO) والقاعدة العالمية لبيانات الموارد . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ دشّن التقدير العالمي للمياه الدولية موقعه على الشبكة العالمية (www.giwa.net)

الذي سيقدم خرائط مفيدة إعلامية من شأنها إتاحة الحصول على معلومات وبيانات حول نظم المياه الرئيسية للأرض .

٤٢ - ويتصدى التقدير العالمي للمياه الدولية أيضاً لجوانب هامة من احتياجات التقييم لأنشطة برنامج البيئة الأساسية الأخرى في مجال المياه مثل برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية وبرنامج البحار الإقليمية . ولقد عزز تنفيذ برنامج العمل العالمي إلى حد كبير خلال السنة الماضية بإعداد برامج عمل إقليمية وإنشاء آلية تبادل معلومات (www.gpa.unep.org) وتطوير خطة عمل استراتيجية حول نفايات المياه البلدية بالتعاون الوثيق مع منظمة الصحة العالمية ، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والمجلس التعاوني لإمدادات المياه والمرافق الصحية . وعلاوة على ذلك ، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ سوف تستعرض الحكومات الإنجازات التي تمت في إطار برنامج العمل العالمي منذ اعتماده في عام ١٩٩٥ وتحدد المسار والاتجاه للأنشطة المستقبلية . وتقرر عقد اجتماعات إقليمية خلال السنة استعداداً لهذا الاستعراض العالمي الكبير .

دال - نقل التكنولوجيا والصناعة

٤٣ - يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة التركيز على زيادة الوعي ، وتحسين نقل المعلومات ، وبناء القدرات والشراكات ، وتعزيز التعاون في مجال التكنولوجيا ، والإرتقاء بفهم الآثار البيئية لقضايا التجارة وتشجيع إدراج الاعتبارات البيئية في السياسات الاقتصادية وحفز أنشطة السلامة الكيميائية العالمية في ميدان التكنولوجيا .

٤٤ - سوف تتناول الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة لموضوع القطاعي المسمى الغلاف الجوي/الطاقة ، والموضوع الإقتصادي المسمى الطاقة/النقل ، ويقوم برنامج البيئة بدور أساسي داخل فرقة العمل المخصصة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بموضوع الطاقة ، وهي تيسر التنسيق والتعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة في سياق عمل الدورة التاسعة للجنة وفريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية والمعني بالطاقة والتنمية المستدامة . وثمة حاجة ملحة لزيادة تضافر الجهود فيما يتعلق بهذا الجانب المعقد والمتعدد الأوجه للتنمية المستدامة .

٤٥ - وفي مسعى من جانبه لإحداث انتقال عالمي نحو نظم الطاقة التي تسبب اختلالاً أقل في البيئة ، يعزز برنامج الصناعة والبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تبادل المعلومات حول الإنتاج الأنظف، والتكنولوجيات التي تتسم بكفاءة استخدام الطاقة وتكنولوجيات الطاقة المتجددة عن طريق المنشورات وشبكة موسعة لمصادر المعلومات . كما أنه يبني قدرات متخذي القرارات العاملين في الحكومات والصناعات على الاستجابة لقضايا النقل والطاقة والبيئة وييسر تقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسات المالية بشأن الاستثمارات في مجال الطاقة . وبايجاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة لشبكة رائدة تضم مراكز المشورة التقنية التي تؤدي أيضاً دور الجهات الوسيطة ، تساعد على جمع الحكومات والمجتمعات المحلية والمصارف الإنمائية ووكالات الإقراض الأخرى والخبراء التقنيين معا للتغلب على الحواجز المالية وغيرها التي قد تبطئ عملية إدخال مشاريع الطاقة المتجددة . ويعترف برنامج البيئة أيضاً بالحاجة إلى إصلاح إعانات الطاقة والتنمية المستدامة بإجراء سلسلة من حلقات العمل الإقليمية حول الموضوع في إفريقيا ، وآسيا ، وأوروبا وأمريكا اللاتينية بالإشتراك مع منظمة

الطاقة الدولية . وتهدف حلقات العمل هذه إلى تعزيز القدرات القطرية لتحديد إستراتيجيات الطاقة المستدامة وتبيان الخيارات المتعلقة بالسياسات التي يمكن أن تدعمها ، بما في ذلك إنكاء الوعي فيما يتعلق بالصلوات بين اعانات الوقود الأحفوري وتأثيراتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية . وسوف تشكل نواتج حلقات العمل تجميعاً للأراء وخيارات السياسة العامة والتوصيات ، وكذلك توليفاً للتوصيات الرئيسية لجميع حلقات العمل سيُعد ويُقدم إلى الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة .

٤٦ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ ، في مونتريال ، نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الحلقة الدراسية الدولية السادسة الرفيعة المستوى حول الإنتاج الأنظف التي حضرها ما يزيد عن ٢٣٠ ممثلاً من ٧٢ بلداً من القطاعين العام والخاص ومن المجتمع المدني . واستعرض الاجتماع وقيم حالة استراتيجيات الإنتاج الأنظف على نطاق العالم وقيم الإنجازات والثغرات المتبقية وعمل على إنشاء إطار عالمي للعمل يشجع التآزر فيما بين مختلف أصحاب المصالح لبرامج الإنتاج الأنظف .

٤٧ - يواصل برنامج الوعي والتأهب للطوارئ على المستوى المحلي المساهمة في زيادة وعي الجمهور فيما يتعلق بالتأهب للطوارئ والحد من الطوارئ البيئية وتأثيراتها . ونظمت الحلقات الدراسية وحلقات العمل ونشرت الكتيبات حول الوعي والتأهب للطوارئ على المستوى المحلي في مناطق مختلفة .

٤٨ - وقد اتجه برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً إلى تعزيز أنشطته فيما يتعلق بتحسين فهم البلدان للروابط وأوجه التكامل بين قضايا البيئة والتجارة والتنمية . وبهذا الصدد ، يركز برنامج البيئة على أربعة أنشطة متكاملة ومكملة لبعضها البعض : أولاً البحث في مجال البيئة - التجارة ، والنهج العملية لتحقيق تكامل السياسات في هذا المجال تحقيقاً للتنمية المستدامة ؛ ثانياً بناء القدرات لوضع سياسات للبيئة والتجارة يساند بعضها البعض بما في ذلك من خلال فرقة العمل المشتركة بين برنامج البيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ؛ ثالثاً ، بناء التوافق في الآراء من خلال إنكاء الوعي ، المشاورات والحوار للبحث عن مجالات الرؤى والنهج المشتركة فيما بين كبار أصحاب المصالح ؛ ورابعاً بناء الشراكات لتعزيز التآزر وأوجه التكامل مع منظمات أخرى عاملة في مضمار التجارة والبيئة .

٤٩ - وسعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً إلى تطوير العناصر المتعلقة بالبيئة من الميثاق العالمي الذي اقترحه الأمين العام مستنداً إلى علاقته القائمة مع القطاع الخاص منذ زمن بعيد . وقد ركزنا على النهج التحوطني متخذين مبادرات لتعزيز زيادة المسؤولية البيئية وشجعنا على تطوير التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة وانتشارها .

هاء - تقديم الدعم لإفريقيا

٥٠ - أحد الأهداف التي حُدِّدت في إعلان الألفية هو "تلبية الاحتياجات الخاصة لإفريقيا" ، والحاجة إلى اتخاذ إجراءات للتصدي لتحديات استئصال الفقر ، والتنمية المستدامة في القارة . وتعكس هذه الأولوية بصورة تامة المبادرة الخاصة بشأن إفريقيا التي دشنها الأمين العام في وقت سابق .

٥١ - إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) هما المنظمتان الوحيدتان في منظومة الأمم المتحدة اللتان يوجد مقرهما في إفريقيا . ويعتز برنامج البيئة بهذه الحقيقة وهو مقتنع قناعة تامة بأن هذا الموقع مكسب ممتاز للمنظمة . ويعمل برنامج البيئة على زيادة تطوير وتعزيز مقر نيروبي بهدف جعله مركزاً عالمياً للسياسات البيئية الدولية والعالمية . ويظل الشاغل الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، هو التركيز على التعاون الوثيق مع الحكومات والمجتمع المدني في إفريقيا لتحديد ومواجهة التحديات البيئية للقارة في إطار استراتيجية ناجحة للتنمية المستدامة للتغلب على الفقر .

٥٢ - وعملاً بمقرر مجلس الإدارة ٢٠/٢٧ ، واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم الدعم للبلدان الإفريقية في صياغة السياسات البيئية والوسائل المتعلقة بالسياسة العامة . ومن أشكال هذا الدعم أطر تعاون إقليمية ودون الإقليمية وكذلك الدعم للحكومات عن طريق الخدمات الاستشارية القانونية والتقنية والمساعدة التقنية في مختلف المجالات البرنامجية .

٥٣ - وفي سياق تشجيعه لحشد الموارد لتعزيز تنفيذ إتفاقية مكافحة التصحر في المناطق دون الإقليمية التي تغطيها الهيئة الحكومية - الدولية المعنية بالتنمية ، والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، قدم برنامج البيئة الدعم لتنظيم حلقة عمل دون الإقليمية لحشد الموارد عقدت في مومباسا ، كينيا ، في الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ . وعايנת حلقة العمل فرص الحصول على الأموال وقيمت كذلك احتمالات استثمارات القطاع الخاص في مجال الإدارة البيئية ذات الأهمية للأنشطة في إطار الإتفاقية .

٥٤ - وفي إطار المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة ، قدم برنامج البيئة الدعم لتنظيم مشاورات فيما بين الحكومات الإفريقية ، والمنظمات الإفريقية الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة ، حول مختلف الإتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف . فعلى سبيل المثال ، عقدت مشاورات خبراء خاصة حول الغابات في نيروبي في الفترة من ٢٥ - ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ استعداداً للدورة الرابعة للمنتدى الحكومي - الدولي المعني بالغابات التابع للأمم المتحدة الذي ضمن نشوء مواقف إفريقية مشتركة أقوى حبال قضايا تهم المنطقة .

٥٥ - قدم برنامج البيئة الدعم لتنظيم اجتماع للمكتب العاشر للمؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة (القاهرة ، ١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠) وكذلك الدورة الثامنة للمؤتمر الوزاري المعقود في أبوجا ، نيجيريا في الفترة من ٣ إلى ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ . ووافق المؤتمر ، مصوراً عزم الحكومات الإفريقية على تعزيز آليات التعاون الإقليمية الهامة تلك ، على سياسات جديدة وتغيير مؤسسي وكذلك على برنامج متوسط الأجل من أجل تعزيز دور المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة إلى حد كبير وتحويله إلى آلية على قدر أكبر من الفعالية .

٥٦ - وقدم برنامج البيئة كذلك دعماً لتنظيم أول اجتماع للجنة المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة التي تجتمع فيما بين الدورات . عقد الاجتماع في مالمو في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠ وكذلك إلى الاجتماع الأول للجنة التقنية المشتركة بين الوكالات التابعة للمؤتمر الوزاري الذي عقد في نيروبي في

تموز/يوليو ٢٠٠٠ . واستهدف الاجتماعان وضع تدابير للتنفيذ الفعال لإعلان أبوجا والبرنامج المتوسط الأجل المعتمد في الدورة الثامنة .

٥٧ - عقدت دورة إستثنائية للمؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ في داكار ، السنغال ، لبحث قضايا أساسية تهم إفريقيا وردت في جداول أعمال اجتماعات الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (١٣-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠) ، وبيروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون (١١-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠) وإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (١١-٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠) وكذلك تحضيرات إفريقيا للقمة العالمية للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢ .

٥٨ - وبدعم من مؤسسة الأمم المتحدة ، استحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً برنامجاً للمساعدة في إنشاء شركات صغيرة تابعة للقطاع الخاص معنية بالطاقة في إفريقيا تستند إلى تكنولوجيات الطاقة المتجددة . وتجمع المبادرة الإفريقية لتنمية مؤسسات الطاقة الريفية معاً مختلف المؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية لتعزيز النهج الناجحة للمساعدة على إنشاء مؤسسات تجارية .

٥٩ - وساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع البرنامج الدولي للغلاف الأرضي - الغلاف الحيوي (من خلال نشاطه المتعلق بالتفاعلات الأرضية - المحيطية في المناطق الساحلية) وأمانة ستارت (نظام التغيير العالمي للتحليل والبحث والتدريب) لعموم إفريقيا ، (ساهم) في تنظيم حلقة عمل في نيروبي في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ ، كجزء من جهود المنظمة لتشجيع الإدارة المستدامة والجوانب المتعلقة بصحة البشر من جوانب المناطق النهرية والساحلية في إفريقيا .

٦٠ - وإلى جانب ذلك وفي الإطار التعاوني بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وحكومتى هولندا والنرويج و Carl Duidberg Gesellschaft ، قدم برنامج البيئة الدعم لتنظيم أول اجتماع مائدة مستديرة للإنتاج الأنظف في إفريقيا وحلقة عمل حول الإستهلاك المستدام اللذين عقدا في نيروبي في الفترة من ٩ إلى ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ . وشكلت لجنة تنسيق إقليمية مؤلفة من ممثلين من المناطق الخمس دون الإقليمية في إفريقيا من أجل إنشاء مائدة مستديرة بوصفها آلية دائمة . ويجري تنفيذ مشروع لتمويل الإنتاج الأنظف بدعم من حكومة النرويج في جمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي . وأنشئت مراكز الإنتاج الأنظف التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في أثيوبيا ، تونس ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، زمبابوي ، كينيا ، المغرب ، موزامبيق ، .

٦١ - أوشكت عملية إنعاش المكتب الإقليمي لإفريقيا على الاكتمال ، وينفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً مشروعاً مشتركاً مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بشأن "إدارة المياه للمدن الإفريقية" الذي يتصدى لقضية حفظ المياه وإدارة الطلب عليها وكذلك حماية مواردها من تأثيرات التحضر .

رابعاً - المنظورات المستقبلية - قضايا ناشئة

٦٢ - أحد الشواغل الكامنة في الجدول الدائر حول العولمة هو أن القضايا البيئية والاجتماعية لا تحظى بالإهتمام الكافي ، بيد أن أثر العولمة يتجاوز إلى حد بعيد المسائل المالية والاقتصادية المحضة. فبعض أبعاد مثل البيئة ، والصحة ، والتنوع الثقافي والعدالة الاجتماعية والإدارة يتخذ الجدول إطاراً مختلفاً جداً - إطاراً أكثر توافقاً مع التنمية المنصفة والمتزنة . ويستجيب هذا التعريف لتحدي إعلان الألفية أي أن توفير فوائد العولمة للجميع يتضمن تناول جميع هذه المنظورات بطريقة متكاملة .

٦٣ - وكما ورد التأكيد في الاجتماع الوزاري غير الرسمي المعقد في بيرغن ، النرويج ، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ فإن الصلات بين البيئة وصحة البشر والأمن (ضمان حصول الفقراء على الموارد الطبيعية ، والأمن من حيث الصحة ، وتغير المناخ) يجب أن تحظى بمزيد من الإهتمام بما في ذلك في سياق التحضيرات لاستعراض العشر سنوات لنتائج مؤتمر ريو . ويلزم اتباع نهج متكامل حيال هذه القضية في منظومة الأمم المتحدة من أجل اتخاذ نهج استباقي بدلاً من التفاعل مع القضايا على أساس مجزأ ، ذلك أن الصلات بين الصحة والبيئة معقدة ومتعددة الأوجه ، وسيتم استطلاع الكثير من هذه الصلات في سياق الفقر في إحدى ورقات المعلومات الأساسية (UNEP/GC.21/5) المقدمة في هذه الدورة . ومن بين هذه القضايا تلوث الهواء والمياه ، ورداءة المرافق الصحية ، والأمراض التي تنقلها الحشرات مثل الملاريا . ومن بين الجوانب الأخرى سلامة الغذاء بما في ذلك قضايا التكنولوجيا الأحيائية واستخدام الكائنات المحورة جينياً ، ونقل الأمراض السارية عبر الحدود الدولية ، والتأثيرات الصحية للتغير البيئي العالمي بما في ذلك تغير المناخ وتأثيرات النفايات الخطرة والمواد الكيميائية . وأحرز تقدم في إيجاد شبكة ضمانات لحماية صحة البشر ، بما في ذلك عن طريق مواصلة تطوير المقاييس والأنظمة البيئية وكذلك القانون البيئي الدولي ويبقى مع ذلك الكثير من الأعمال التي يتوجب القيام بها .

٦٤ - وإحدى القضايا التي تستدعي اهتماماً عاجلاً للغاية من جانب المجتمع الدولي والتي ينبغي أن تبرز بشكل ساطع في المناقشات أثناء استعراض العشر سنوات لنتائج مؤتمر ريو هي الطاقة . فالتسريع في إدخال الطاقة المتجددة والمستدامة مثل الطاقة الشمسية والريحية وطاقة الأمواج هي إحدى القضايا الأكثر إلحاحاً التي يواجهها المجتمع الدولي ، وينبغي أن تحتل الطاقة المتجددة صلب التنمية المستدامة إذا ما أريد التصدي بالفعل لتهديدات تغير المناخ وضرورة معالجة الفقر والاعتلال الصحي .

٦٥ - ومن المنظور البيئي ، ثمة حاجة إلى التقليل من الإعتماد على الوقود الأحفوري الكثيف الاستخدام للكربون والتحول إلى إمدادات الطاقة المنخفضة أو المعدومة الكربون وإلى درجة من كفاءة الطاقة أعلى بكثير . وينبغي تطوير مجموعة من التكنولوجيات المنخفضة الاستخدام للطاقة وتكنولوجيات الطاقة المتجددة لكي تصبح النهج الرئيسي المتبع خلال القرن المقبل إذا ما أريد إحراز تقدم ملموس للتخفيف من تأثيرات تغير المناخ . بيد أن من الضروري أيضاً التذكير بأن الاحتياجات البشرية المتزايدة للطاقة تكمن وراء العديد من المشاكل البيئية الأخرى ، بما فيها تلوث الهواء الداخلي والخارجي وتأثيراته على الصحة ، والضرر الواقع على النظم الإيكولوجية من جراء السدود وإزالة الحراج ، والانسكابات النفطية في البحار والتخلص من النفايات النووية .

٦٦ - ومن بين المواضيع المثيرة للقلق المتزايد والمبينة بوضوح في إعلان مالمو الوزاري ، أنه ينبغي للقمة العالمية للتنمية المستدامة ٢٠٠٢ "إستعراض متطلبات التعزيز الكبير للهيكل المؤسسي للإدارة البيئية الدولية استناداً إلى تقدير الاحتياجات المستقبلية للبنى المؤسسية القادرة على التصدي الفعال لشتى التهديدات المحيطة بالبيئة في عالم سائر في طريق العولمة" . ويجري بحث الكثير من المبادرات فيما يتعلق بالإدارة البيئية العالمية ، وبوجه خاص المبادرة التي تقدم بها الاتحاد الأوروبي. وتتحو أغلبية الآراء التي أبديت بشأن إصلاح الإدارة نحو دعم النهج التراكمي لتعزز وتنسيق الهيكل الإداري الراهن ، إنطلاقاً من تعزيز سلطة برنامج البيئة وولايته لكي يؤدي بفعالية دور السلطة البيئية العالمية . وسوف تبرز بشكل ساطع أيضاً الإدارة البيئية العالمية على جدول أعمال المنتدى البيئي الوزاري العالمي هذا . ومن المستصوب أن يبدأ هذا النقاش أثناء المنتدى بتدشين عملية من شأنها أن تتوج أثناء القمة العالمية للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢ بإتفاقات محددة بشأن كيفية تقوية الهياكل الإدارية البيئية الدولية وتنسيقها .

٦٧ - ويتوقع المجتمع الدولي من المنتدى البيئي الوزاري العالمي أن يتخذ دوراً رائداً وألا يقترح تغييرات لمجرد التغيير وإنما أن يدفع إلى الأمام عملية الإصلاح والتعزيز التي استحدثتها الأمين العام وكما تجسدت في قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣ . وإلى جانب الإصلاحات التي نفذت ، فيما يلي بعض المجالات المقترح زيادة تقويتها : تحويل "فريق الإدارة البيئي" إلى "مجموعة الأمم المتحدة البيئية" على غرار "مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية" التي تربط بفعالية بين المنظمات الإنمائية للأمم المتحدة ضمن إطار منسق ؛ ووضع آليات لرصد الامتثال للقانون الدولي وإنفاذه ؛ وتحسين الأساليب لضمان إدراج الإعتبارات البيئية في صنع القرارات الاقتصادية وقرارات التنمية المستدامة وكذلك في قرارات جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة . وينبغي أن يكون الهدف الإجمالي إزالة الازدواجية والتدخل ، وزيادة أوجه التآزر البرنامجي إلى الحد الأعلى ، وتطوير تماسك السياسة العامة بين الاتفاقات البيئية ، وإنشاء نظير متماسك لمنظمة التجارة العالمية لضمان كون التجارة والبيئة تساندان بعضهما البعض في المستقبل .

خامساً - المسائل المالية

٦٨ - مع تزايد عدد الصكوك الدولية المعنية بالبيئة من المهم تأكيد أن الموارد المالية المتاحة لدعم الإجراءات الدولية والوطنية للبيئة والتنمية المستدامة لا تزال دون المستوى المطلوب . وكما ورد في إعلان نيروبي ، من أجل تحقيق فعالية ولايته يحتاج برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى "موارد مالية كافية مستقرة ومنتظمة" وأكد المجتمع الدولي ذلك مجدداً في سلسلة من قرارات الجمعية العامة ومقررات مجلس الإدارة وقد تفاوتت أحجام الموارد المتاحة لصندوق البيئة لفترة منذ انعقاد مؤتمر ريو . ومن المتوقع أن برنامج العمل ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ الذي تبلغ قيمته المعتمدة ١٢٠ مليون دولار لفترة السنتين ، قد لا يحظى بالتمويل الكامل . ومع أن هذا قد تم في وقت اشد فيه التنافس على الموارد لأنشطة تتصل بالبيئة وطور فيه العديد من المعاهدات البيئية الدولية الرئيسية والآليات المالية المقترنة بها ، فإنه يتعارض مع الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات بتوسيع القاعدة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . ويتضح بصورة متزايدة أن ولايات ومسؤوليات جديدة تمنح باستمرار لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من جانب الدول الأعضاء لكن النقص في الأموال سيحول دون تنفيذها بشكل مجدٍ في الأجل

البعيد . فمن الضروري العثور على حل قابل للتطبيق لتمويل برنامج البيئة المعاد إنعاشه . ولا تزال الآمال التي أعرب عنها في إعلان نيروبي في إنتظار أن تتحقق .

٦٩ - ومن المجالات التي تدعو إلى التفاؤل أن مجلس مرفق البيئة العالمية اعتمد في اجتماعه السادس عشر الأخير ، أكبر برنامج عمل - من حيث النطاق ، والتغطية والقيمة المالية - قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ إنشاء المرفق . ويتضمن برنامج العمل ستة مشاريع كاملة النطاق بمشاركة ١٤٠ بلداً بقيمة إجمالية قدرها ١١٩ مليون دولار ، بما فيها ٧٣ مليون دولار من موارد مرفق البيئة العالمية . ونتيجة للإجراءات التي اتخذت لتعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مرفق البيئة العالمية ، فإن الكلفة الإجمالية لبرنامج عمل برنامج البيئة اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ تكونت من ٢٨٦ مليون دولار من تمويل من مرفق البيئة العالمية ، وهي زيادة نسبتها ٤٢ في المائة منذ نهاية عام ١٩٩٨ .

٧٠ - وفي سياق المباحثات الأشمل بشأن تمويل الأنشطة البيئية الدولية ، اقترحت بلدان نامية كثيرة تعديل مرفق البيئة العالمية ليصبح آلية مالية لطائفة أوسع من الإجراءات البيئية الدولية وينبغي استكشاف هذا الاحتمال بصورة أكبر في سياق أي مباحثات تجرى حول التغيير المؤسسي .

سادساً - الإستنتاجات

٧١ - بعد أن تعهدنا بالعمل في سبيل قيام ، "برنامج بيئي جديد للألفية الجديدة" من دواعي الشعور بالرضى أننا حققنا بصورة جماعية أكثر بكثير مما حققناه في فترة السنتين والنصف الماضية . ومع دخولنا الألفية الجديدة ، في اعتقادي أن جهودنا قد عرضت على المجتمع الدولي برنامجاً بيئياً تابعاً للأمم المتحدة مجدد الحيوية - المنظمة ، التي يعملها من خلال الهيكل المؤسسي المتكامل الفعال المستند إلى النهج الوظيفية بدلاً من النهج القطاعية ، أصبح لديها مجموعة من الأولويات المركزة وفهم واضح لأهدافها المقبلة وللدور التي تؤديه داخل أسرة الأمم المتحدة .

٧٢ - ولمواصلة السعي إلى تحقيق الأهداف المحددة في ريو والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة ، يحتاج المجتمع الدولي إلى ترتيبات مؤسسية قوية ومركزة وفعالة لضمان وجود سياسات بيئية دولية متماسكة ومتكاملة . ويجب أن نمضي إلى أبعد من ذلك في اتجاه التغيير والتعزيز ، وزيادة مرونة الترتيبات المؤسسية لتتمكن من الاستجابة للأحوال البيئية السريعة التغير . وفي اعتقادي أن عملية الإنعاش والإصلاح التي خاضها برنامج البيئة قد وضعت المنظمة في موضع يمكنها من تعزيز دورها القيادي وولايتها في مجال البيئة إلى الحد الأمثل وبصورة تامة . ويتدشين عملية استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر ريو ، فإن برنامج البيئة أضحي بذلك في وضع فريد لتأمين المساهمات البعيدة الأثر والمتبصرة مساهماً في إحياء الإرادة والزمخ السياسيين المتضحين للغاية في ريو ويلزمها الآن تجديد الالتزام بالشراكة والتعاون في سياق ما نبذله من مساعٍ لضمان مستقبل كوكبنا هذا .
